دراسة تحليليّة للحديث «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ...»

Validation of the narration»If someone sees a behavior from the leader that is not pleasing to him, he should be patient

Zahra Tork Ladani (*) **زهرا ترك لادانى**

Dr. Syed Mahdi Lotfi (**) **سيد مهدى لطفي**

Dr. seyed. Ali Asghar Mirbagheri fard (***) **سيد على أصغر ميرباقرى فرد**

تاريخ الإرسال: 17-2-2024 **تاريخ القبول:27-2-2024**

*

**

***

الملخص

ومن وجهة نظر بعض المذاهب الإسلاميّة، فإنّ الخروج على الحاكم حرام، حتى لو كان فاسقًا وقاسيًا. ويستشهد أصحاب هذا الرأي بروايات مثل "من رأى من أميرة شيئًا..." لإثبات رأيهم. وبهدف التّحقق من صحة الرّواية المذكورة، قامت هذه المقالة بتحليل وثائقي وتقييم نصيّ وتحليلها الخطابي. وتبيّن النتائج، أنّ سند هذه الرّواية حتى طبقة اتباع التّابعين، رواه أفراد من أهل مدينة البصرة. وكان لدى البصريين، خاصة بعد حرب الجمل، نوع من السّلبيّة في التعامل مع القضايا السياسيّة والتّعامل مع الحكام، وكانوا يبررون سلوكهم الاجتماعي من خلال التّرويج لمثل هذه الخطابات. كما أنّ نص هذه الرّواية يخالف آيات القرآن التي لا تجيز طاعة الظالم والمعتدي. وأنّ الصمت أمام الحاكم الظالم يتعارض مع تقاليد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

* طالبة دكتوراه في كلية الإلهيات ومعارف أهل البيت عليهم السلام - قسم علوم القرآن والحديث جامعة أصفهان إيران (مستل من أطروحة الدكتوراه)

Department of Quranic, sciences and Hadith (Traditions) ,Faculty of Theologhy and AhI-Al-Bayt(prophets Descen dants Studies), University of Isfahan,Iran.Email: Ztork77@ gmail.com

** أستاذ مشارك فى كليه الإلهيات ومعارف أهل البيت- قسم علوم القرآن والحديث جامعه اصفهان ايران (مسوول عن المكاتبات)

Associate professor, Corresponding author: Department of Quranic sciences and Hadith (Traditions), Faculty of Theology and Ahl -al Bayt (Prophet's Descendants Studies), University of Isfahan, Iran. Email m.lotfi@itr.ui.ac.ir

*** أستاذ قسم اللغة الفارسية وآدابها، في كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة أصفهان، إيران

Professor, Department of Persian Language and Literature, Faculty of Literature and Humanities, Isfahan University, Isfahan, Iran.Email a.mirbagherifard@gmail.com

الكلمات المفتاحيّه: البصرة، حديث النبوي، تحليل الحديث، الحاكم الظالم

Abstract

From the point of view of some Islamic schools, it is forbidden to go against the ruler, even if he is wicked and cruel. Proponents of this point of view cite narrations such as "Man-Ra'y Min-Ameera-e-Shi'a..." to prove their opinion. With the aim of validating the said narrative, this article has evaluated the document and text and investigated its discourse space with a descriptive-analytical method. The results show that the document of this narration and the supporting narrations up to the category of subjects of the subjects were narrated individually by people from Basra city. Among Basri people, especially after the Jamal war, there was a kind of passivity in dealing with political issues and dealing with rulers, and they justified their social behavior by promoting such narratives. In addition, the text of this narration contradicts the verses of the Qur'an that do not allow obedience to the oppressor and transgressor. In addition, silence in front of the unjust ruler is in conflict with the traditions of enjoining good and forbidding evil. Historically, it is not aligned with the important uprisings against the corruption of the rulers, such as the uprising of Imam Hossein (a.s.), Abdul Rahman bin Muhammad Ash'ath, Al Mahlab, Suleiman bin Kathir Khazai, etc. (a.s.).

Key words: validation, Basra, falsification of hadith, exodus on ruler, documentary and content

المقدمة

بعد وفاة عثمان، وحرب الجمل وصفين وغيرها من فتن المسلمين وحروبهم الأهليّة، ظهرت في المجتمع الإسلامي العديد من الصراعات الدّينيّة والخلافات الاجتماعيّة. ومن أجل العودة إلى الوحدة والقضاء على الفتن، أشار بعض أبناء المجتمع إلى ضرورة الاهتمام بالأمن والعدالة من خلال تعزيز التّقاليد وطالبوا الناس بغمد سيوفهم. ومن هذه الأحاديث الموجودة في المصادر الرئيسة لأهل السُّنّة ما يلي: "مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ، إِلاَّ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

وعلى هذه الرّواية وأمثالها فإنّ أغلب مذاهب أهل السُّنّة، يحرّمون مخالفة الحاكم ولو كان فاسقًا ظالمًا كافرًا (النووي:229/12) وتصرفات الصّحابة والتّابعين في متابعة معاوية والحجاج من أسباب طاعة الحاكم. وعليه يرى أحمد بن حنبل أن من عصى إمامًا من أئمة المسلمين الذين ارتضى الناس خلافته، فقد كسر عصا المسلمين وخالف بقايا رسول الله صلى الله عليه

وسلم. ومن وجهة نظره لا يجوز لأحد من النّاس أن يخرج للحرب ويخالف السّلطان، ومن قام بهذا الفعل فهو زنديق مخالف لتقليد المسلمين وطريقتهم. (علي أحمد، 350) وعدّ ابن تيميّة هذا الرأي مستمدًا من الأحاديث الصّحيحة، مع تأكيده لوجهة نظر علماء أهل السُّنّة، أكّد أن الحرب والقتل على الحاكم لا يجوز لأنّه يتحول إلى فتنة أكبر. ودعا بعض الصّوفيّة، ومنهم الحسن البصري، وسفيان الثوري الناس إلى الصّمت أمام الحاكم بالاعتقاد نفسه. (ابن تيمية 529/4) وخلافًا لرأي الأغلبيّة السُّنّيّة فقد خالف أبو حنيفة هذا الرأي، وأيّد انتفاضة زيد بن علي ويحيى بن زيد، ومحمد نفس زكية على الأمويين والعباسيين (اليعقوبي 2، 325) ولأتباعه الرأي بإجماع أهل السُّنّة. (ابن حجر، فتح الباري، 13/7) بينما يرى الشّيعة والمعتزلة والزّيديّة والخوارج وبعض المصادر الأخرى أنّه يجب على الإمام ترك المعتدي والزاني. (محسن نجاح، 60) فعلى سبيل المثال، من وجهة نظر الخوارج، فإنّ حقيقة خلافة كلّ إمام مشروعة ما دام يقوم بواجباته، وسياساته تنفع المجتمع. وعدُّوا القيام على الخليفة المنحرف، وعزله وحتى قتله من حقوق الأمّة. (البغدادي، 58)

ونظرًا لاختلاف التّصورات حول هذه الرّواية بين مختلف فئات المسلمين، فإنّ الحاجة إلى التّحقيق فيها تصبح أكثر أهمّية، لذا يهدف هذا المقال إلى تقييم وثيقة الرّواية المذكورة ونصّها، مع دراسة سياق صدورها، ويسعى إلى الإجابة على التّساؤلات التي تطرحها هذه الرّواية: الأسئلة الآتية:

1- تاريخيًّا، في أيّ زمان ومكان وردت هذه الرّواية؟
2- ما هو الخطاب السّائد في هذه الرّواية؟
3- كيف يمكن التّوفيق بين عصيان الحاكم الإسلامي الذي كان سببًا في حربيّ الجمل، وصفين مع هذه الرّواية؟

1- دراسة طرق الحديث

وتبين دراسة مصادر الفريقين أنّ الرّواية التي نُوقِشت تحمل المضمون نفسه على الرّغم من وجود عدة نسخ. وقد وردت هذه الرّواية بعدة طرق في مصادر الحديث السُّنّيّة منها مسند أحمد بن حنبل، وصحيح البخاري (كتاب الفتن، باب قول النبي: سترون بعدى أمورًا تنكرونها) وصحيح. مسلم (باب وجوب نصرة الجماعة المسلمين...). وفي كتب أهل السُّنن الأخرى، بما في ذلك مصادر التّفسير، يمكن رؤية وثائق ونصوص مختلفة منه. وسأتناول فيما يلي طرق رواية هذه الرّواية.

الطّريقة الأولى: وهي رواية الحسن بن الربيع، عن حماد بن زيد، عن الجعد أبي عثمان، عن أبي رجاء، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: "من

رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر، فإنّه من خالف الجماعة شبرًا فمات، فميتته جاهليّة". (ابن حنبل،434/4؛ بخاري، 9/11؛ مسلم،1477/3)

الطّريقة الثانية: حدثنا مسدّد، عن عبد الوارث، عن الجعد، عن أبي رجاء، عن ابن عباس، عن النّبي صلى الله عليه وسلم قال: "من كره من أميره شيئًا فليصبر، فإنّه من خرج من السّلطان شبرًا مات ميتة جاهلية". (بخاري، 9/11)

الطّريقة الثالثة: رواه أبو كمال، عن سعيد بن زيد، عن الجعد أبو عثمان، عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس، عن النّبي صلى الله عليه وسلم قال: "أيما رجل كره من أميره أمرًا فليصبر، فإنّه ليس أحد من الناس يخرج من السلطان شبرًا، فمات، إلّا مات ميتة جاهلية". (مسلم، 1477/3)

الطّريقة الرّابعة: حدثنا شيبان بن فروخ، هدى عبد الوارث، هدنة الجاد رواه أبو رجاء العطاردي عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: "من كره من أميره شيئًا فليصبر عليه. فإنّه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبرًا فمات عليه، إلّا مات ميتة جاهلية". (مسلم، 1478/3)

وكما ذكرنا فقد رويت هذه الرّواية على أربعة أوجه. وكما هو واضح في الرّسم فإنّ الرّاوي الفعّال في رواية هذه الرّواية هو أبو رجاء العطاردي. وله الدور الرئيس في تعزيزها. إلّا ابن عباس الذي كان واليًا على البصرة مدّة، والحسن بن ربيع وهو كوفي، فجميع رواته بصريّون. وأكثر رواة هذا الحديث ثقات. والرواة المهمّين الذين شاركوا في نقله هم كما يلي:

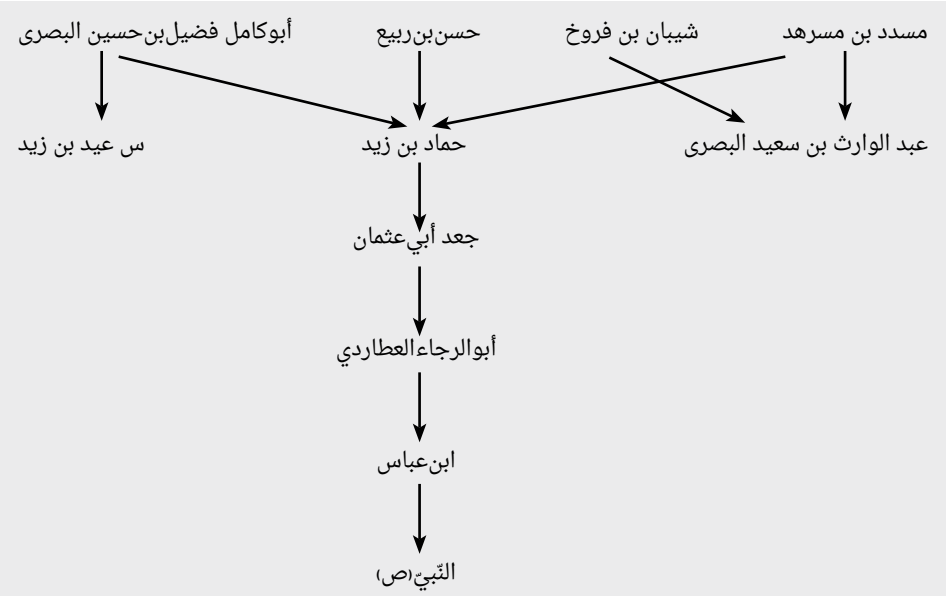

ابن عباس: من أصحاب النّبي صلى الله عليه وسلم، ولهذا فهو عدل وأمين بين أهل السُّنّة. ووردت في عظمته ومكانته العلميّة عدة روايات عن النّبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه. (ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥/٢٤٥) والرّوايات الدّالة على فضل ابن عباس وعلمه في المصادر السُّنّيّة أكثر من المصادر الشّيعيّة. (ابن سعد 265/2) حتى أنهم أرادوا أن يظهروه أنّه أعلم من الإمام علي (ع). (البلاذرى 33/4) وفي مصادر الشّيعة بالإضافة إلى فضائل ابن عباس هناك روايات في ذمّه. (الكشي، ٥٣-٦٣) لكن الخوئي الذي عرف ابن عباس مدافعًا عن الإمام علي (ع) والإمام الحسن (ع) والإمام الحسين (ع) وجليل القدر، بعد فحص وثائق ونصوص هذه الأحاديث وعدُّوها مرفوضة. (الخوئي، ١١/ ٣٤٥)

ونظرًا لأهميّة مدينة البصرة، سلّم الإمام علي (ع) سنة ٣٦ هـ (بعد معركة الجمل) ولاية هذه المدينة إلى ابن عباس(الطبري 93/5 ؛ البيهقي 461/1). وعدّ الحسن البصري أنّ أول من اشتهر بالبصرة هو عبد الله بن عباس، وكان خطيبًا وعالمًا. (ابن سعد 367/2) ونقل ابن حجر عن أبي بكرة أحد الصّحابة المقيمين بالبصرة أنّ ابن عباس قدم علينا بالبصرة، وليس له مثل بين العرب في هيبته وعلمه وثباته وجماله وكماله. (ابن حجر، الإصابه،/142)

أبو الرجاء العطاردي: وهو من البصريين. (الذهبي 283/7. 3) ومن كبار التّابعين (ابن عبد البر 375/1) ووصفه ابن سعد بأنّه ثقة في الحديث وله علم بالقرآن والحديث. "هو عبّاد تقيّ" (ابن سعد 7/ 139) ووثقه ابن معين وابن حجر وأبو زرعة (المزي 22/ 356) وليس له وصف في كتب علماء الشّيعة. لكنّ في دافع عن الإمام علي (ع) ورويت عنه روايات عن الإمام الحسين (ع) (المزي 6/ 436).

جعد بن أبي عثمان: جعد بن دينار يشكري بصري، محدّث، ثقة، من طبقة ابن شهاب الزهري، يُلقّب بصاحب الحِلّي. وقد وثّقه يحيى بن معين، و روى عنه البخاري، ومسلم والتّرمذي وأبو داود والنّسائي. وقد وثّقه يحيى بن معين، واستخدم النّسائي لفظ "لابأس به" لذكره. (المزي، 560) وذكره ابن حبان من الثّقات، وصححه أبو داود والتّرمذي. (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 80/2)

عبد الوارث بن سعيد البصري: من الطبقة الوسطى من اتباع التّابعين، وهو حافظ، ثابت وفصيح من أئمة الحديث. (الزركلي (178/4) وهو عند ابن حجر ثقة، ثبت ومتهم بالقدر. وقد عدّه ابن حبان في الثّقات، ووضعه ابن سعد في الطبقة السّادسة، ووضعه خليفة بن خياط في الطبقة السّابعة من المحدثين. (مغلطاى بن قليج 368/8) وكان من الموالين لعمر بن عبيد

القادري، إلّا أنّ حماد بن زيد نهى المحدثين عن عدّ عبد الوارث قدريًّا(الذّهبي، ميزان الاعتدال 677/2) وصحّحه أحمد بن حنبل في الحديث (ابن أبي حاتم الرازي 75/6)، ولم يروِ يحيى بن القطان عن أحد قبل وفاته إلّا عبد الوارث. (الذهبي، تاريخ الإسلام، 684/4)

حماد بن زيد: كان من أبرز فقهاء البصرة ومحدّثيها (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 9/3) حتى عدّه سفيان الثّوري أعظم علماء البصرة بعد شعبة بن حجاج. (الذّهبي، تذكرة النواب، 168/1) وقد سُمّي في كتب التّراجم بأوصاف مثل الحُجة، والمتقن، وأثبت أهل الحديث وأصحّه، وكلّها تدل على ثقته. (ابن سعد 286/7 ؛ ابن أبي حاتم 177/1 ؛ المزي 246/7) وعرّفه ابن سعد من أنصار عثمان. (ابن سعد، 286/7) وكما رُوي، رأى حمّاد أنّ من يعتقد أنّ عليًّا (ع) أفضل من عثمان، فهو كمن يقول: لقد خان أصحاب النّبي (ص). (أبو نعيم 259/6) وكان على علاقة بالإمام زين العابدين (ع) وعرّفه بأنّه من أفضل الهاشميين الذين عرفهم. (النافي، 343/1) وذكر الشّيخ الطوسي اسم حمّاد في أصحاب الإمام الصادق (ع). (الطوسي، 186)

أبو علي الحسن بن ربيع: أحد رواة الحديث عند أهل السُّنّة والجماعة، وهو من الكوفة، ومن أصحاب عبد الله بن المبارك (صلاح الدين 12/7). كما وثّقه ابن حجر. (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 242/2) ولم يعرّفه يحيى بن معين صالحًا، لأنّه لم يُتقن المغازي والشّعر العربي، لكن الخطيب البغدادي لم يعدَّ ذلك سببًا في ضعفه، وذكره أمينًا صالحًا تقيًا.(الخطيب البغدادي 307/7).

سعيد بن زيد: أخو حماد بن زيد مات قبل أخيه. وكان من طبقة التّابعين البصريين، وثقه ابن سعد وابن معين (ابن سعد 7/ 287)، ووثقه العجلي أيضًا. (العجلي 399/1) وقد عدّ ابن حجر سعيدًا الصّدوق، ورأى أنّه ليس بمتوهّم. (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 29/4) ولم يعدُّه الذّهبي قويًّا. وإنْ لم تكن هناك مشكلة من وجهة نظر أحمد بن حنبل، لكن من وجهة نظر أبي حاتم لم يكن قويًّا في رواية الحديث. (الذهبي، تاريخ الإسلام، 376/4) وابن حمّاد ضعف حديثه، ولم يعدُّه النّسائي قويًّا. (الجرجاني 376/3) كما عدُّه الجوزجاني ضعيفًا في رواية الحديث، ويعتقد أنّه لا دليل على حديثه. (الجوزجاني 114/1).

مسدد بن مسرهد: من كبار اتباع التّابعين، حافظ، من أوائل مصنفي المسانيد بالبصرة (الزركلي 7/ 215)، عرّفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين مسدد بالصّدوق. (ابن أبي حاتم 438/8) ولما سُئل ابن معين ممن يكتب الحديث بالبصرة أشار إلى مسدد وجعله ثقة. وقد وثقه النّسائي أيضًا. (المزي 27/447).

أبو كامل فضيل بن الحسين البَصري: جعله أحمد بن حنبل عالمًا بالحديث وصحيحه، كما وثقه ابن أبي حاتم. (ابن أبي حاتم 8/291)

شيبان بن فروخ: كان من أحدث التّابعين بالبصرة، محدّث، حافظ، صدوق (الذّهبي، سير أعلام النّبلاء 11/ 101) ج 11، ص 101) وقد وثّقه أحمد بن حنبل. (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 629/4) شيبان صاحب الحديث، يُعدّ من العلماء وأصح توثيقًا، عرّفه ابن حجر وأبو زرعة بالصّدوق، وعرّفه أبو حاتم بالقدر (الذهبي، ميزان الاعتدال 392/3).

وإن كانت هذه الأحاديث صحيحة من وجهة نظر الشّيخين (البخاري ومسلم) لصحّة رواة الحديث (ابن حنبل 4/290)، ولكن لكون الأسانيد عن النّبي صلى الله عليه وسلم، للصحابيّ والتّابعي منفرد، فلا يمكن ولا يجوز أن يحكم قطعيًّا بصحّة السّند، ولعل اختيار اسم النّبي (ص) والصّحابة المشهورين مثل ابن عباس كان يُستخدم لتعزيز محتوى الحديث. وفي القسم التالي سأتناول محتوى الرّواية.

2- تقويم نص الحديث

إن فحص نص الرّواية هو وسيلة مهمّة لتقييمه، حتى لو كانت الوثيقة صحيحة فإنّه يمكن استبعاد بطلان الحديث. ومن أجل التّحقق من صحّة نص الحديث، ينبغي النّظر في مدى توافقه مع الخطوط العامة لتعاليم القرآن والأحاديث الصحيحة والأدلّة الفكريّة والتّاريخيّة. ولذلك نستعرض الرّواية المعنية من هذا المنطلق.

2-1 دراسة مدى توافق الرّواية مع القرآن

أمّا الرذوايات التي يتنافى مضمونها مع آيات القرآن فهي ضعيفة على أصول رواية الشّيعة. (الكليني 69/1) وفي مصادر أهل السُّنّة أيضًا روايات مثل: "اعرضوا حديثي على كتاب الله فإنّ وافقه فهو مني وأنا قلته" وقد اقتُرِح لإثبات هذا الأساس. (الطبراني 97/2، السيوطي 174/1) وإنّ كان هناك خلاف بين أهل السُّنّة في هذا الأمر. (النوروزي، 136) كما أنّ الرّواية المذكورة لا تتوافق مع بعض الآيات القرآنيّة التي ذكرت أمثلة منها.

الآية ﴿**أَطِيعُوا اللَّهَ و أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُم**﴾. (النّساء/59) جعل الطّاعة خاصة بالله والرّسول وأُولِي الْأَمْر وإن اختلف المفسرون في أُولِي الْأَمْر، إلّا أنّ الإجماع على أنّ الأول يجب أن يكون خاليًا من الخطأ لأنّه لا يمكن تحويل وجوب طاعة ولاة الأمر إلى طاعة الله والرّسول. (الفخرازي 10/ 113) كما يرى الزمخشري أنّ الأولياء هم ولاة الحقّ. (الزمخشري 524/1).

وفي الآية ﴿**لَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ**

ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ (الكهف/28) أمر القرآن بعدم اتباع من أغفل قلبه عن ذكر الله، وخضع لهواء و من ناحية أخرى فإنّ موقف القرآن هو حرمة طاعة الظالم. والحكام الأشرار وعدم الاعتماد والثّقة في حكمهم. الإمام الصادق (ع) مثال الآية: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّار﴾. (هود/113) يعدُّه إنسانًا يأتي إلى سلطان ظالم، ويحب دوام حكمه. (كليني، 5/108)

وفي خطاب القرآن، فإنّ الإمامة وقيادة المجتمع لا تصلان إلى الظالمين: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾. (البقرة/124) وقد ذكر الزّمخشري في تفسير هذه الآية أنّ الجائر لا يمكن أن يكون إمامًا أبدًا؛ فكيف يمكن تعيين طاغية إمامًا، في حين أن الغرض من تنصيب الإمام هو منع الظلم (وتنفيذ العدالة الاجتماعيّة)؟ وإذا نصب الطاغيّة إمامًا فهو كالذّئب راعيًا، يهيمن على الغنم، وهذا ظلم في نفسه. (الزّمخشري 1/ 184) وفي بعض الأحيان يأمر الله بمواجهة الحكام الظّالمين، كما قال لموسى (ع): ﴿اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ (نازعات/17).

وفي بعض الروايات يمكن أن نصل إلى رأي القرآن في أنّ الحكم ليس لحاكم ظالم، فقالوا لعلي (ع): «حتى تقوم حكومتك فاجعل معاوية في الحكومة وبعد ذلك اتركوه جانبًا «فقال (ع) ردًا عليهم: ﴿ما كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُداً﴾ (الكهف/51) (حويزى، 3/268).

2-2- مدى توافق الرّواية مع الحديث القطعي أو الأحاديث المشهورة

وبعد مقارنة الرّواية بروايات أخرى في الموضوع نفسه، فإنّ الفقهاء والمحدثين إذا وجدوا موافقتها لها، أو إذا وجدوا جمعًا عرفيًّا بينها وبين أحاديث أخرى عملوا بها، ويفضل الحديثان المتعارضان على الحديث. الآخر، وإذا لم يكن هناك أفضليّة اختاروا أحد الخبرين المتعارضين. (الأنصاري 4/81)

وفي المصادر الحديثيّة روايات مثل الرّواية محل البحث تحذر المسلمين من الخروج على الحاكم. ومن الأمثلة على هذا النوع من الرّوايات ما يلي:

- حدّثني زهير بن حرب، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا مهدي بن ميمون عن غيلان بن جرير، عن زياد بن رياح، عن أبي هريرة. قال: قال رسول الله (ص): من خرج من الطّاعة.... (مسلم بن الحجاج، 3/ 1477)

وفي هذه الرّواية زياد بن رياح (المزي 9/4629) وغيلان بن جرير (المرجع نفسه 23/131) والمهدي بن ميمون (ابن سعد 7/280) وعبد الرّحمن بن مهدي (المرجع نفسه 7/350) جميعهم من البصرة. مع العلم أنّ مسلم

قد أخرج هذا الحديث في كتابه الصّحيح، وصحاحه صحيح على شرطه. (ابن حنبل 326/3) ولا يمكن أن يكون لدينا إشكال في الرّواية من جهة السّنديّة إلّا لوجود رواة مدينة واحدة؛ لكن بما أنّ مسلم قد ذكر الرّواية المذكورة في "باب وجوب نصرة الأمّة المسلمة عند ظهور الفتنة" فيُستنتج أنّه لم يأخذ نظرة عامّة عليها، واكتفى بالنّظر إلى مضامينها على وجه الخصوص إلى زمن الفتن.

- حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن شعبة، عن أبي التياح، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ص): "اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبه"؛ (البخارى، 36/11 و ابن ماجه، 376/4)

وفي سند الرّواية أعلاه أنّ أنس بن مالك كان من الصّحابة المقيمين بالبصرة (ابن حجر، الأصابعة، 276/1)، وأبي طياح (ابن سعد، 238/7)، وشعبة (ذهبي، سير، 203/7)، ويحيى بن سعيد (المرجع نفسه، 175/9)، ومسعد كلّهم بصريون. وقد أخرج البُخاري هذه الرّواية في باب "السّمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية" وعدَّ مصادر الرّواية صحيحة. (ابن ماجه 376/4) ويبدو أنّ هذه الرّواية لا تعبّر عن وجوب الطّاعة المطلقة لأيّ حاكم، بل تعبّر عن اتجاه معين، وأنّه حتى لو كان حاكمك أعجميًّا أو من ذوي الطبقة الاجتماعيّة الدّنيا الوضع، يجب عليك طاعته.

وفي تلخيص هذه الروايات يقال، إنّ البخاري ومسلم أجازا طاعة السّلطان في الفتنة ما لم يذنب الحاكم.

3-2- التّعارض مع التّقارير التّاريخيّة

إن الحقائق التّاريخيّة هي أحد المعايير التي اعتمد عليها علماء الحديث في نقد الحديث (نجم الدين عبد الرحمن خلف، 30) في سيرة رسول الله (ص) والأئمة والشّيوخ الطاعة فالحاكم مذموم قطعًا، كما رُوي أنّ النّبي صلى الله عليه وسلم اختار رجلًا ليكون أميرًا على الجيش وأمر الجيش بطاعته. أشعل النّار وطلب منهم أن يلقوا بأنفسهم فيها. أبت جماعة أن تدخل النّار، وعزمت جماعة على دخول النّار، فبلغ هذا الخبر النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: إن دخلوا النّار فهم في النّار خالدين فيها أبدًا. ثم قال: لا ينبغي لأحد أن يطيع أحدًا في معصية الله، ولكن لا يطاع إلّا في الخير، والطّاعة في المعروف. (البخاري 36/11).

ويذكر في حالة أبي حنيفة أنّه خلافًا لإجماع أهل السُّنّة، لم يقتصر الأمر على أنّه لم يعدُّ السّكوت على الخليفة الظالم والسلطان الجائر. حتى أنّه أعطى جزءًا من ممتلكاته لزيد بن عليّ لتغطية تكاليف الثّورة (أبو الفرج الأصفهاني، 107)، ولم

يخشَ سطوة المنصور العباسي وعنفه، وأيّد ثورة محمد نفس زكية ولقب بإبراهيم نفس. أخو زكية إلى الكوفة. (المرجع نفسه، ص 316) وعدَّ ثواب المشاركة في البذل ما يعادل خمسين إلى سبعين عمرة حجة، وأجر القتل في هذه الانتفاضة جهادًا ضد الكفّار. (المرجع نفسه، ص 131) جزء آخر من الرّوايات التّاريخيّة يتعلق بهدي بني أميّة وتوجيههم لإصلاحهم وتقويتهم وإجبارهم على اتباع الكتاب والسُّنّة على اختلاف اختلافهم. وبحسب الوثائق المتوفرة فإنّ أبو مسلم الخولاني أحد أشهر زهاد الشّام كان ينصح الخلفاء والحكام الأمويين، ويطلب منهم أن يراعوا الله في حكومتهم. (أبو نعيم 126/2).

2-4- التناقض مع العقل

وفقًا لغالبية المسلمين، فإنّ أحد المعايير الأساسيّة لقبول الحديث هو عدم مخالفته للعقل ومعارضته. (الأعظمى، 81-83) إذ يعرض مضمون الحديث على العقل في معناه المحدد فيقوم بتقويمه، وإذا كان العقل مخالفًا لمضمون الحديث المقدم، فيتقرر هل الحديث صحيح أم محرف على الأقل.

ويمكن أن يقال عن الرّوايات التي نوقِشت. ومع أنّ بقاء أي حكومة هو خلق النّظام والأمن وصحيح سير الأمور في ظل طاعة الحاكم، إلّا أنّه حاكم جدير يتمتع بالكرامة اللازمة للحكم والحكم، وحتّى تلك الطوائف من الحنابلة والأشاعرة الذين يجعلون طاعة الحاكم صفة شرعيّة، يرون جواز طاعتهم إذا لم يأمروا بمعصية؛ يقول أبو جعفر طحاوي في رسالته الشّهيرة: "ونرى طاعتهم من طاعات اللّه عز وجلّ فريضة علينا ما لم يأمروا بمعصية" (الطحاوي 7/389). والمسلمون إذا رأوا في حاكم الكفر ترك الصلاة والفجور والظلم وأكل أموال النّاس، ينبغي أن يكفّ عن أفعاله بالأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر. وإلّا وجب ترك ولايته وحكمه، والخروج عن سيطرته وعدم اللجوء إليه للتّحكيم والتّحكيم.

يتمّ دائمًا إنشاء وقبول تزوير الحديث وفقًا للخلفيّة والسّياق. وتشير الدّراسات التّاريخيّة إلى أنّ أحد العوامل الفعالة في تزوير الأحاديث هو الجو السّائد في بعض المدن. وعلى هذا فإنّ التّزوير مقبول في المجالات التي تهيمن فيها النّظم الدّلاليّة المناسبة لتلك القضيّة على أذهان المجتمع. إنّ مسألة الحديث المطروح وأمثاله تستحق التّأمل، لأنّ رواة عدد كبير من هذه الرّوايات كانوا يقيمون في البّصرة، ومن ناحية أخرى، كانت البصرة تتمتع بمكانة خاصة. إذ شهدت هذه المدينة انقسام فريقين من الصحابة بعد النّبي في حرب الجمل،

وما بقي في أذهان النّاس سوى حروب غير مثمرة، أضرت كثيرًا بروحهم وفكرهم الدّيني. ولذلك رأى أكثر أهل البصرة أنّه لا ينبغي للمؤمنين أن يكون بينهم خلافات. ووفقًا لهذا الموقف، فإنّ رد الفعل الأكثر ضد الحكومات القمعيّة هو التّسامح معها. (البدوى، 238)

انتشار الأفكار المنفعلة في البصرة قام به أشخاص معروفون من الصّحابة والتّابعين، حاولوا إضفاء طابع مقدس على سلوكياتهم الاجتماعيّة من خلال خلق روايات مثل المثال المذكور، وقد روى أَحنف بن قيس عن الزهد والتّابعي البصري وقد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الثمان أنّه إذا خرجت فئتان من المسلمين إلى الحرب فالقاتل والمقتول في النّار. (أبو نعيم 62/6).

وبناء على ما حدث، فالأرجح أنّ هذه الرّوايات قد أُعيد نشرها في العصر الأُموي ولمنع النّاس من الانضمام إلى الثورات ضد الحكومة. وتشير التّقارير التّاريخيّة إلى أنّ الأجواء والخطابات الحاكمة في البصرة، في حالات عديدة، كانت تدعم صمت النّاس وانسحابهم، وخاصة الشّخصيات البارزة، في التّعامل مع الحكام الظالمين. فمثلًا عند ابن سعد، فإنّ مسلم بن يسار أحد المحدثين الثّقات والفاضلين، والورعين والذي كان مكانته عند أهل البصرة أعلى من الحسن البصري، قد سقط من أعين النّاس بسبب صحبة ابن الأشعث في حرب الحجاج. إلّا أنّه روى بنفسه أنّني لم أرمِ في تلك الحرب سهمًا ولا رمحًا، في ما دعا الحسن البصري النّاس إلى الهدوء والدّعاء إلى الله والصبر أمام السلطان (ابن سعد 140/7).

النتائج

1- الحديث من رأي الأمير بشيء يكره فاصبر عليه... قد روي على أربعة طرق وهو منفرد إلى الدرجة الثالثة. ورجال هذا الحديث عن أهل دين الثّقة وكلّهم من البصرة.

2- إنّ الرّواية المذكورة مخالفة للآيات التي تعدُّ الطاعة الخالصة لله ورسوله، والقائد الأعلى فقط (اطيعوا الله واطيعوا الرّسول وأولي الأمر منكم). موقف القرآن هو تحريم طاعة الحكام الظالمين والأشرار وعدم الاعتماد على حكومتهم والوثوق بها (وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا) وفي ثقافة القرآن، فإنّ الإمامة وقيادة المجتمع لا تنتمي إلى الظالمين وفي بعض الحالات صدر الأمر بمواجهة الحكام الظالمين (اذهب الى فرعون إنّه طغى).

3- بالإضافة إلى الرّواية المذكورة، هناك روايات أخرى مماثلة تشير إلى وجوب

طاعة الحاكم، واجتناب الفتن والحفاظ على المجتمع المسلم، وهي روايات غالبًا ما تكون عن طريق الرّواة البصريين، ومنذ خطاب الحكم لمدينة البصرة في الأول كان القرن الصمت والانسحاب والسّلبيّة في التّعامل مع القضايا السياسيّة والحكام، عادة ما يدعو الرواة الناس إلى الابتعاد من الفتنة والانتفاضة المسلحة من أجل إنقاذ حياتهم.

4- إنّ الرّواية المذكورة تتعارض مع كثير من الروايات التي تدين الحاكم الظالم. وفي معظم الأحاديث جائز طاعة الحاكم ما لم تصدر منه معصية الله. ومن ناحية أخرى، فإنّ الصمت على الحاكم الظالم يتعارض أيضًا مع تقاليد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

5- بصفته راويًّا للحديث الرئيس، كان لأبي الرجاء العطاردي دور هامشي في المواقف الاجتماعيّة، ولم يكن على استعداد للانجذاب إلى ظروف الفتنة. وقد حاول من خلال نقل مثل هذه الروايات تبرير اعتكافه، بل وأثنى عليه، حتى أنّه نقل في رواية أخرى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشراء السّلاح في الفتن ومع أنه كان زاهدًا ورعًا ومهتمًّا بأهل البيت في الظاهر، وخاصة الإمام علي (ع) إلّا أنّه لم ينقل عنه أنّه صحبه في معركة الجمل.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

1-ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1952.

2-ابن تيمية الحراني، أحمد بن عبد الحليم، منهاج السُّنّة النبية، معهد قرطبة، مصر، 1406هـ.

3-ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

4-..... الأصابعة في تمييز الصحابة، دار الجيل، بيروت، 1415هـ.

5-..... تهديب التهديب، دار الفكر، بيروت، 1404هـ.

6- ابن حنبل، أحمد، المسند، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ.

7- ابن سعد، محمد، طبقات، دارالصادر، بيروت، 1968

8- ابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، دار الجيل، لبنان، ١٤١٨هـ.

9-أبو الفرج الأصفهاني، مقاتل الطالبين، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت.

10- أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء، مطبعة السعادة، القاهرة، 1405هـ.

11- الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين نشأته و تاريخه، مكتبة الكوثر، سعودي، ١٤٠٢هـ.

12- الانصاري، مرتضى، فرائد الاصول، مجمع الفكر الاسلامي، قم، ١٤٢٨هـ.

13- البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1410هـ.

14- بدوي، عبد الرحمن، تاريخ التصوف الاسلامي، دار افراز للنشر، طهران، 2009.

15- البغدادي، عبد القاهر، المول والنحل، دار المشرق، بيروت، 1992م.

16- البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف، دار الفكر، الرياض، 1417هـ.

17- الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، دار الفكر، بيروت 1409هـ.

18- الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، أحوال الرجال، مؤسسه الرسالة، بيروت، 1405هـ.

19- الحرملي، محمد بن حسن، وسائل الشيعة، قم، مؤسسة ال البيت (ع)، ١٤٠٩هـ.

20- الحويزي عبد العلي بن جمعة، تفسير نور الثقلين، الإسماعيليان، قم، ١٤١٥هـ.
21- الخوئي، السيد ابو القاسم، معجم رجال الحديث، قم، مكتبة اهل البيت، ١٤١٣هـ.
22- الدينوري، أبو حنيفة، الأخبار الطوال، دار الأحياء الكتب العربي، القاهرة، 1960.
23-الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت 1405هـ.
24-.....، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ.
25-.....، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م.
26-.....، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير و الاعلام، دار الغرب الإسلامي، 2003.
27- الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، بيروت، دار العالم، 1980.
28- الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف، دار الكتب العربي، بيروت، 1407هـ.
29- السيوطي، جلال الدين، الجامع الصغير، دار الفكر، بيروت، 1401هـ.
30- صلاح الدين خليل، الوافي بالوفيات، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ.
31-الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ.
32-الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الطبري، مؤسسه الاعلمى، بيروت، ١٤٠٣هـ.
33- الطوسي، محمد بن الحسن، رجال الطوسي، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، ١٣٧٣.
34- العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، مكتبة الدار، مدينة النورة، 1405هـ.
35-علي أحمد، عبد الحسين، موقف خلفاء العباسيين وأئمة أهل السُّنّة الأربعة، داري القطري بن الفجه، قطر، 1985.
36- الفخرازي، محمد بن عمر، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ.
37- كشي، محمد بن عمر، رجال الكشي، مشهد، مؤسسه النشر لجامعة مشهد، ١٤٠٩هـ.
38- الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، دار الكتاب الإسلامية، بيروت، 1407هـ.
39- محسن نجاح، أفكار المعتزلة السياسية، ترجمة باقر صدري نيا، منشورات علمية وثقافية، طهران، 2015.
40- مزي، يوسف بن زكي، تهذيب الكمال، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980.
41-المسعودي، علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجواهر، مؤسسة دار الهجرة، قم، ١٤٠٩هـ.
42- مسلم بن حجاج، صحيح مسلم، دار الحديث، القاهرة، 1412هـ.
43- مغلاطي بن قوليج، الحافظ علاء الدين، اكمال تهذيب الكمال، فاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1422هـ.
44- مناوي، عبد الرؤوف، التيسير بشرح الجامع الصغير، دار النشر، مدرسة الإمام الشافعي، 1408هـ.
45- منقري، نصر بن مزاحم، وقعه صفين، منشورات علمية وثقافية، طهران، ١٣٧٥.
46- نجم الدين عبد الرحمن خلف، نقدالمتن بين صناعه المحدثين و مطاعن المستشرقين، مكتبه الرشد، الرياض، 1409هـ.
47- نووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت.
48-.....،شرح النووي علي مسلم، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2013.
49- اليعقوبي، احمد بن ابي يعقوب، تاريخ اليعقوبي، منشورات الشريف الرضى، قمّ، ١٣٧٣ه-ش.